# مقابلة مع

# المهندس فائق الديك
## رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء

# حول دور المجلس في تعزيز منظومة النزاهة في عمليات الشراء العام

أنشأ المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام بموجب قرار من مجلس الوزراء بالاستناد إلى المادة رقم 7 من القرار بقانون رقم 8 لسنة 2014 بشأن الشراء العام وقد أناط القرار بقانون المذكور بالمجلس رسم السياسات العامة ومتابعة وتقييم أداء منظومة الشراء العام في فلسطين، فهو يتولى مهمة الرقابة العلوية على منظومة المشتريات إضافة إلى دوره في تطوير التشريعات وفي البناء المؤسسي وبناء القدرات الخاصة بهذه المنظومة. وتتمثل رؤية المجلس بالوصول إلى نظام شراء عام كفؤ يحقق الفرص المتكافئة ويعزز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة من خلال توظيف الممارسات الفضلى في عمليات الشراء العام.

أجريت هذه المقابلة مع رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام المهندس فايق الديك للتعرف على دور المجلس في تعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية في منظومة الشراء العام، من خلال ما منحه القانون من مهام وصلاحيات، وأداء المجلس في متابعة عمليات الشراء وتطويرها وفق أفضل الممارسات الدولية، والخطوات التي أنجزها المجلس سواء في إطار السياسات والتشريعات أو في إطار البناء المؤسسي وتعزيز القدرات الخاصة بمنظومة الشراء العام في فلسطين، ولتحقيق ذلك تم طرح مجموعة الأسئلة التالية على رئيس المجلس.

**السؤال الأول: ما هو دور المجلس الأعلى لسياسات الشراء في ضبط منظومة الشراء العام؟**

أشار المهندس فائق الديك بان المجلس الأعلى لسياسات الشراء يمثل دور السلطة التشريعية في إطار منظومة الشراء العام من خلال دوره في تطوير السياسات وإعداد الأنظمة واللوائح والتعليمات والوثائق القياسية ذات العلاقة بمنظومة الشراء العام، وهو يُشكّل أيضاً أداة للرقابة العلوية على منظومة المشتريات من خلال صلاحياته في الحكم على المنظومة عبر مجموعة من المؤشرات المرتبطة بقياس مدى التزام الجهات المشترية (المؤسسات الرسمية) بالقانون والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، ولتحقيق هذا الهدف فإن المجلس قام بإنشاء البوابة الموحدة للشراء العام كأداة لجمع المعلومات عن عمليات الشراء العام وتقديمها

في ذات الوقت لكافة الأطراف ذات العلاقة من الجهات المشترية والموردين والمتعاقدين وصناع القرار وكذلك جمهور المواطنين.

وأضاف رئيس المجلس أن القانون يُلزم الجهات المشترية نشر الخطط الشرائية لها والمناقصات التي تطرحها وعمليات الإحالة للعقود التي تبرمها على البوابة الموحدة للشراء العام، كما أن قيام الموردين والمقاولين ومُقدمي الخدمات بتسجيل معلوماتهم يتيح لهم الحصول على المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء العام، ويجري نشر هذه المعلومات للجمهور للاطلاع على كافة تفاصيل عمليات الشراء العام بشفافية وهو متطلب أساسي للحكم الرشيد.

وبيّن رئيس المجلس بأن البوابة الموحدة للشراء العام بعد التحسينات التي أجريت عليها أصبحت قادرة على الوفاء بكل المتطلبات التي يفرضها قرار بقانون الشراء العام والنظام الخاص به، وأضاف أن التحضير جاري للمرحلة الثانية من تطوير البوابة لتصبح قادرة على إنتاج التقارير والمؤشرات المتعلقة بمختلف القضايا الخاصة بعمليات الشراء العام وذلك خلال عام 2021.

وأشار المهندس فائق الديك أن المهمة الأخرى للمجلس هي تنمية الموارد والقدرات المتعلقة بمنظومة الشراء العام على المستوى الوطني بما يشمل نحو 500 جهة مُشترية من خلال تعريفهم وتدريبهم حول القضايا المتعلقة بالقانون والنظام والوثائق القياسية وكذلك رفع قدرات الموردين والمقاولين، وفي هذا المجال قام المجلس بعقد ورشات عمل لتعريف نحو 200 موظف من موظفي المؤسسات العامة العاملين في مجال المشتريات والعطاءات على قرار بقانون الشراء العام والأنظمة المتعلقة به، وعقد 7 ورشات عمل لنحو 170 موظفاً على استخدام البوابة الموحدة للشراء العام، وبدأ المجلس ببرنامج لتدريب نحو 300 موظف للتعامل مع الوثائق القياسية ولكن نتيجة للوضع الطارئ بسبب جائحة كورونا توقف التدريب مؤقتاً.

**السؤال الثاني: ما مدى اكتمال الإطار المؤسسي والتشريعي المتعلق بعمل المجلس وماهي الخطوات التي انجزها المجلس في هذا المجال؟**

**أجاب المهندس فائق الديك** بأن الإطار القانوني المتمثل بقرار بقانون الشراء العام والنظام التنفيذي للقانون مكتمل ومطبق، وأن العمل جاري على إعداد كافة الوثائق التي يتطلبها إنفاذ القانون خاصة الوثائق القياسية، حيث جرى إعداد 6 وثائق مُوحدة خاصة بالمناقصات والعقود واعتمادها من مجلس الوزراء وهي: الوثيقة القياسية لاستدراج عروض اللوازم، والوثيقة القياسية لمناقصات اللوازم، والوثيقة القياسية لاستدراج عروض الأشغال، والوثيقة القياسية لمناقصات

الأشغال الصغيرة، والوثيقة القياسية لمناقصات الأشغال الكبيرة، وطلب التقدم بعروض للخدمات الاستشارية. كما أن هناك مجموعة من الوثائق القياسية المُوحدة الأخرى التي تم الانتهاء من إعدادها سيتم رفعها لمجلس الوزراء لاعتمادها ومنها: الوثيقة القياسية للخدمات غير الاستشارية، ووثيقة التأهيل المُسبق، واتفاقيات الإطار، ووثيقة تحديد السقف الأعلى. وأضاف بأنه وبدعم مستمر من مجلس الوزراء والبنك الدولي يجري العمل على دراسة خاصة بمشاركة الشركات الصغرى والمتوسطة في عمليات الشراء العام نظرا لأهميتها للاقتصاد الوطني، وكذلك العمل على إعداد استراتيجية الشراء العام الإلكتروني.

وحول اكتمال البناء المؤسسي أشار رئيس المجلس إلى أن وحدة مراجعة المنازعات التي هي أحد متطلبات قانون الشراء العام لا زالت قيد المعالجة لتفعيلها وهي وحدة مستقلة رغم وجودها في إطار المجلس.

**السؤال الثالث: ما هو دور المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام في فحص مبررات الشراء المباشر، وهل يتم الأخذ برأيه من قبل مجلس الوزراء؟**

**أشار المهندس فائق الديك** إلى أن القانون يحدد بوضوح الحالات التي تسمح بإجراء عمليات الشراء المباشر وكذلك يضع القانون سقوف محددة لا يجوز تجاوزها لبعض عمليات الشراء المباشر، وذلك نتيجة لما تفرضه بعض الظروف الخاصة كالاحتلال الإسرائيلي وقيوده على عمليات الشراء لبعض المناطق، وكذلك بسبب الأزمات المالية المتلاحقة والوقت الذي تتوفر فيه الأموال المتعلقة بالمشتريات ومتطلبات الصرف من الموازنة وأخيراً نتيجة للوضع الطارئ الذي تفرضه جائحة كورونا في الوقت الحاضر، إن الحكومة السابقة كانت تربط الموافقة على عمليات الشراء المباشر بموافقة المجلس الأعلى لسياسات الشراء، وتأخذ برأي المجلس في هذا المجال، وأضاف أن مجلس الوزراء في الوقت الحاضر مُتشدد جداً في الموافقة على عمليات الشراء المباشر ويربطها بأسباب واضحة ومُقنعة ولا تمنح الموافقات بسهولة.

**السؤال الرابع: ما هي العقبات التي تواجه عمل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام؟**

**أجاب المهندس فائق الديك** أن وجود بعض الصعوبات والعقبات أمام عمل المجلس ناتج عن الأزمة المالية القائمة حالياً، وكذلك عدم كفاية الكادر الموجود في المجلس والحاجة لرفد المجلس بعدد من الكوادر المؤهلة، كذلك التحدي المتعلق بكيفية تحويل المشتريات إلى وظيفة معترف بها وإعداد بطاقات وصف وظيفي خاصة بموظفي دوائر وأقسام الشراء العام كبقية الموظفين الآخرين من ذوي التخصصات المحددة، وضرورة الانتباه من قبل الجامعات لهذا التخصص وليس مجرد تخصيص مادة أو اثنتين في إطار بعض التخصصات لمجال المشتريات العامة. وأضاف رئيس المجلس بأن إصلاح منظومة الشراء العام هي عملية طويلة ومُعقدة وتدريجية فهي لا تتم دفعة واحدة أو بقرار واحد وإنما عبر سلسلة من السياسات والتشريعات والإجراءات وهو ما يجري العمل عليه.

**انتهت المقابلة**